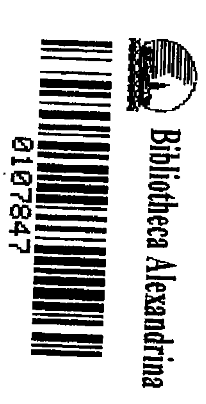
ضَبْطُ النَّصِّ وَالتَّعْلِيقُ عَلَيْهِ

الدكتور
بشّار عوّاد معروف
الأستاذ بكليّة الآداب - جامعة بغداد



مؤسسة الرسالة

ضَبْطُ النَّصِّ وَالتَّعْلِيقُ عَلَيْهِ

١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م



مؤسسة الرسالة بيروت — شارع سوريا — بناية صمدي وصالحة
هاتف: ٣١٩٠٣٩ — ٢٤١٦٩٢ ص.ب: ٧٤٦٠ برقياً: بيوشران

ضَبطُ النَّصِّ والتَّعْليقُ عَلَيْهِ

الدّكتور
بشّار عوّاد معرُوف
الأستاذ بكليّة الآداب - جامِعَة بغداد

مؤسسة الرسالة



مقـــدِّمة

يحتل ضبط النص والتعليق عليه أهمية عظيمة في علم تحقيق المخطوطات العربية ويثير كثيراً من الاختلاف والجدل بين المعنيين بهذا الفن الجليل ؛ فمنذ أن بدأ العرب يعنون بتحقيق المخطوطات العربية ونشرها ظهر رأيان متضاربان حول الطريقة التي ينبغي اتباعها عند نشر التراث العربي ، الأول : يرى الاقتصار على إخراج النص مصححاً مجرداً من كل تعليق ، والثاني : يرى أن الواجب يقضي توضيح النص بالهوامش والتعليقات وإثبات الاختلافات بين النسخ والتعريف بالأعلام وشرح ما يحتاج إلى شرح وتوضيح .

وأقامَ الفريقُ الأول رأيه على أن الغاية من التحقيق هي إخراج ما يسمىْ بـ «النص الصحيح » فلا حاجة بعد ذلك إلى إثقاله بالهوامش والتعليقات ، وقد أخذت به كثرة كاثرة من المستشرقين ومَن سار على نهجهم من العرب .

وارتأى الفريق الثاني أن طبع النص مجرّداً هو تحريف لطبيعة البحث العلمي واستقامته باعتبار « ان الأصل في إخراج النص أن ينظر المحقق فيه وفيما حوله . . وأن يكشف اثاراته وأن يبين عن إشاراته ، وأن يدل على المنازع التي صدر عنها ... ومثل هذا الجهد الذي لا بد منه في التحقيق ، لا بد منه بعد ذلك في الدراسة . . . فمن الخير إذاً أن يندمج هذان الجهدان معاً ، فيتولى محققو النصوص بالذات ، عمليات الشروح الأولى هذه ، لكي تصبح جاهزة للبحث الأدبي الصرف ،

أو للبحث التأريخي الصرف ، أو لهما معاً فتجلى مضيئة من غير عتمة ، نيّرة من غير لبس ، مخدومة خدمة محرّرة تتيح للباحث أن ينطلق بعد ذلك عنها ، دون أن يضطر إلى معاودة الجهد الذي بذله المحققون »(١) .

وقد بالغ بعض المتعانين لهـذا الفن فأثقلوا هوامش الكتب التي عنوا بنشرها بتعليقات وتعاريف لا مبرر لها ولا مسوّغ كأنهم يريدون تَوْبلة الكتاب بهـا تاركين خلفهم الصعب المبهم الذي هو بالتعليق خليق ، حتى بلغ الأمر ببعضهم أن عرّف بأعلام الناس كأبي بكر وعمر وعثمان وعلي ومالك والشافعي ونحوهم ، وعرّف بمشاهير المواضع والبلدان مثل دمشق وحلب وحمص وبغداد والموصل والبصرة والقاهرة والاسكندرية ونحوها ، كما أن بعضهم كرر التعريف بالعلم المشهور في أكثر من موضع فأخرجوا التحقيق الدقيق عن طريقه القويم (٢) .

(١) راجع مقدمة العالم الفاضل الدكتور شكري فيصل للجزء الثالث من « الخريدة » الشامية : ٢٤-٢٥

(٢) انظر مثلا لا حصراً التعليقات على « معجم السفر » للسلفي بتحقيق الدكتورة بهيجة الحسنية ، والتعليقات على « تاريخ » ابن الفرات للدكتور الشماع ، والتعليق على كتاب « الروض النضر » للعمري الذي نشره الدكتور سليم النعيمي . وقد عرف الدكتور الشماع بمدن من مثل اذربيجان (٣/١) وحمص (٥/١) ، ودمياط (٦/١) ، وسمرقند (١٥/١) ، وخوزستان (١٦/١) ، وبعلبك (٤٩/١) ، وحماه (٩٤/١) ، واشبيلية (١٣١/١) ، وحلب وحيفا وعكا (١٢/١) ، وصور (٩/٢) ، والموصل (٤٥/٢) ، ودمشق (٥٧/٢) ونحوها ، وقد عرف بدمشق بما يأتي : « دمشق ، البلدة المشهورة ، قصبة الشام ، وهي جنة الأرض بلا خلاف ، قيل : سميت بذلك لأنهم دمشقوا في بنائها أي سارعوا . فتحها المسلمون في رجب سنة ١٤ هـ بعد حصار ومنازلة بقيادة خالد بن الوليد وأبي عبيدة بن الجراح ويزيد بن أبي سفيان وشراحبيل بن حسنة . وتبعد عن بعلبك يومان ، وطرابلس ثلاثة أيام ، وصيدا ثلاثة أيام ، وحمص خمسة أيام ، وحماة ستة أيام ، والقدس ستة أيام ، ومصر ثمانية عشر يوماً ، وحلب تسعة أيام » فانظر أين الفائدة المتوخاة من مثل هذا التعليق البارد الذي ليس له أدنى قيمة أو فائدة .

وعرف الدكتور — سليم النعيمي — عضو المجمع العلمي العراقي السابق — عند تعليقه على كتاب « الروض النضر » للعمري بأعلام المؤلفين وترك المغمورين لعدم مراجعته ، فعرف مثلا بأعلام الناس مثل ابن خلكان (٦٨/١) ، وابن الوردي (١٣٧/١) ، ومعن بن زائدة الشيباني (٢٣١/١) ، وابن الجوزي (٢٣٤/١) ، وكرر التعريف بكبار الأعلام من غير أن يشعر كما يظهر من تعريفه بالصلاح الصفدي (أولاً في : ١٠٥/١ ثم في : ١٤٣/١) ، والحافظ ابن حجر العسقلاني (أولا في : ١٥٢/١ ثم في : ١٩٩/١) ، وابن عبدالظاهر (أولا في : ٦٩/١ ثم ثانية في : ١٥٤/١) فتأمل ذلك وتدبر الفائدة !

ومع كل الذي ذكرت فالحق : إن نشر النص مجرّداً من كل مراجعة وتعليق لا يصلح لتحقيق المخطوطات العربية من عدّة وجوه ، أبرزها :

١ — ندرة النُّسخ الخطية الصحيحة المتقنة السليمة الخالية من التصحيف والتحريف ، وأن أغلب المخطوطات العربيـــة كثيرة التصحيف والتحريف والسقط ونحو ذلك مما هو معروف عند أهل المعرفة به .

٢ — والغالبية العظمى من المخطوطات لم تصل إلينا بخطوط مؤلفيها ، بل بخطوط نساخ فيهم الجاهل والعالم فتعرّض كثير منها الى التغيير والتبديل والتحريف بحيث يؤدي نشرها على ما هي عليه إلى أخطار علمية وتربوية لأن القرّاء ليسوا دائماً من المتخصصين المتعمقين في العلم الذي يتناوله النص ، فضلاً عن أن إخراجها بهذا الشكل ينفي بطبيعته مصطلح « النص الصحيح » .

٣ — إن جمهرة المؤلفين والنُّسّاخ لم يعنوا بالإعجام ووضع الحركات الموضحة للنص ، بل ندر ذلك عندهم ، وكانوا يعتمدون على ما للقارئ من معرفة في موضوع الكتاب ، لذلك يصبح نشر مثل هذه الكتب بحالتها التي هي عليها لا يتعدى في أكثر الأحايين توفير نسخ خطية — قد تكون محرّفة مصحّفة مبهمة — من الكتاب وهو أمر ما أبعده عن التحقيق الدقيق .

٤ — افتقار المؤلفين والنسّاخ إلى وحدة كتابية مما يؤدي إلى تباين كبير في رسم بعض الكلم ، واستخدام كثير من الصيغ الكتابية غير المعروفة عند أهل عصرنا ، كما سنبينه بعد قليل .

ولكن إذا كان الأمر كما بيّنا والحال على ما ذكرنا فما هي السبل الصحيحة لضبط النص ومتى يقوم المحقق بالتعليق عليه ؟

إننا نعتقد أن ضبط النص والتعليق عليه أمران متلازمان ، فالغاية من التعليق يجب أن تتجه نحو خدمة ضبط النص وتوضيحه ودفع كل إيهام عنه ورفع كل غموض وإبهام فيه ولا يتأتى ذلك فيما نرى إلا بالعناية التامة بجملة أمور نوجزها بما يأتي :

أولا : تنظيم مادة النص :

لم يكن المؤلفون والنسّاخ يعنون في الأغلب الأعم بتنظيم مادة النص كما هو متعارف عليه في عصرنا من حيث بداية الفقرات ووضع النقط عند انتهاء المعاني، ووضع الفواصل التي تظهرها وتميزها ، بل يسردون الكلام سرداً ويوردونه متتالياً ، فيتعين على محقق الكتاب عندئذ إعادة تنظيم المادة بما يفيد فهم النص فهماً جيداً ويوضح معانيه ويظهر النقول والتعقيبات بصورة واضحة وذلك عن طريق تقسيمه إلى فقرات وجمل .

ولعل من أكثر الأمور أهمية في تنظيم النص تعيين بداية الفقرة ، حيث أن بداية الفقرة تقدم انطباعاً بأن المادة التيتتضمنها تكوّن وحدة مستقلة ذات فكرة واحدة ومرتبطة في الوقت نفسه بالسياق العام لمجموع النص، ففي التراجم مثلاً يمكن تقسيم الترجمة إلى عدة مجاميع مستقلة تكوّن بداية للفقرات وهي في الوقت نفسه العناصر الرئيسة المكونة للترجمة عند مؤلف معين . وعلى الرغم من أن المادة المتوفرة في ترجمة ما عند مؤلف معين تختلف حسب منهج ذلك المؤلف من جهة ، وحسب طبيعة المترجم له ومكانته العلمية أو الأدبية أو السياسية من جهة أخرى ، فإن المحقق يستطيع بعد دراسة النص أن يضع لنفسه منهجاً موحّداً في تنظيم النص استناداً إلى ذلك . ولو ضربنا مثلاً لتنظيم تراجم العلماء لاستطعنا من غير شك أن نترسّم الوحدات الرئيسة الآتية :

أ ــ اسم المترجم ونسبه ولقبه وكنيته ونسبته .

ب ــ مولده أو ما يدل على عمره .

ج ــ نشأته ودراساته وأخذه عن الشيوخ .

د ــ إنتاجه (مؤلفاته) وتلامذته .

هـ ــ مكانته العلمية وآراء العلماء فيه .

و ــ تحديد تاريخ وفاته .

ز ــ بعض الأمور المتصلة به .

وقد تتوفر هذه الامور جميعها في الترجمة الواحدة، وقد توجد طائفة منها أو لا يتوفر منها إلا القليل حسب الموازين التي ذكرناها قبل قليل .

وفي كتب اللغة مثلاً تكوّن المادة اللغوية الواحدة وحدة موضوعية قائمةبذاتها فتوضع في فقرة مستقلة وإن بدت قصيرة في بعض النصوص .

وفي كتب التاريخ المعنية بذكر الحوادث تكوّن الحادثة الواحدة وحدة موضوعية توضع مستقلة وحدها ، وهلم جراً استناداً الى طبيعة النص المحقق .

ومما لاشك فيه أن النقل عن كل مورد من الموارد التي اعتمدها مؤلف النص، يكون وحدة قائمة بذاتها ، فيتعين على المحقق حينئذ أن يبدأ النقل بفقرة مستقلة ينهيها عند الانتهاء من النقل .

وهنا تكمن الصعوبة وتظهر براعة المحقق ، وذلك لعدم وجود أسلوب واضح عند مؤلفي النصوص العربية في ذكر المصادر ، فكان بعضهم يشير إليها والآخر يغفل عنها . وكان المؤلفون الذين يعنون بذكر مصادرهم يستعملون عادة عبارات دالة على بداية النقل مثل « قال » و « ذكر» و « وجدت بخط فلان»[1] ونحوها . ويستعمل بعضهم عبارات دالة على انتهاء النقل نحو قولهم « انتهى »[2] أو « هذا آخر كلام »[3] فلان ولكن الصعوبة تظهر في عدة أمور منها :

أ ــ ان بعض المؤلفين يرجئ ذكر المصدر إلى نهاية النص فيعبر عنه بما يدل عليه نحو قول الذهبي في تاريخ الإسلام عند انتهاء نقله : « قاله الفلاس »[4] أو « قال يحيى بن مندة ذلك[5] » أو « ذكر هذا ابن الساعي »[6] او « ذكر هذا هذا كله المسبحي »[7] ونحوه ، فهذا تعيين لانتهاء النقل ولكننا نبقى في حيرة

(١) انظر مثلا تاريخ الاسلام للذهبي ، الورقة : ١٩٦ (أياصوفيا ٣٠٠٨) ، والورقة : ١٠٦ من مجلد السعودية ، والورقة : ٢٠ — ٦٥ ، ٧٢ — ٨٨ ، ١٠٨ ، ١٣٩ ، ١٥٦ ، ١٨٥ ، ١٨٦ (أياصوفيا ٣٠١١) وغيرها .

(٢) مثلا تاريخ الاسلام ، الورقة : ٨٠ (أياصوفيا) .

(٣) نفسه ، الورقة ٢٤٤ من المجلد السابق .

(٤) نفسه ٣١/٢ ، ٤٥و١٢٦/٣ ، ٧/٤ (من الأجزاء المطبوعة) وغيرها .

(٥) الورقة : ٣٤٠ (أيا صوفيا ٣٠٠٩) .

(٦) الورقة : ٢٣٥ (أياصوفيا ٣٠١٢) .

(٧) الورقة : ٢٢٨ (أحمد الثالث ٢٩١٧ / ٩) .

لمعرفة بداية النقل لعدم وجود ما يثبت بدايته وليس لنا إلا الرجوع إلى الموارد الأصلية لتثبيت مواضع النقول ، أما اذا كان الكتاب مفقوداً فليس للمحقق إلا معرفته الواسعة وبراعته وتفهمه لطبيعة الكتب ما يعينه على معرفة ذلك .

ب ــ عدم اشارة كثير من المؤلفين إلى انتهاء النقل البتة .

ج ــ ان الغالبية العظمى من المؤلفين كانوا يذكرون المؤلف ولا يعينون الكتاب فيقتصرون مثلاً على القول : « قال خليفة » ، أو « قاله الإدريسي » أو « قال موفق الدين ابن أبي أصيبعة » ونحو ذلك مع أن كثيراً من المؤلفين العرب قد ألفوا أكثر من كتاب ، ولا يستطيع إلا المحقق البارع معرفة مواضع النقول وتعيين الكتاب المقصود .

كل هذه الأمور توضح أن عملية تنظيم النص ليست من السهولة واليسر بالذي يتصوره بعضهم ، وأنها تحتاج إلى معرفة تامة بمناهج المؤلفات العربية وسعة اطلاع عليها واضطلاع بها .

ثانياً : ضرورة التعليل عند الترجيح :

جرت عادة كثير من المحققين أن يثبتوا الاختلافات بين النسخ عند المقارنة بينها في هامش الكتاب ، وبالغ كثير منهم في إيراد كل اختلاف بين النسخ وإن كان تافهاً ، لكنهم في الأغلب الأعم كانوا يتخذون النسخة الأم أصلاً ويثبتون كل الاختلافات الأخرى في الهامش من غير ترجيح ، وهي عملية لا تقدم فائدة كبيرة إذ أنها تترك عملياً الترجيح للقارئ الذي لم يسبر غور النص كما سبره محققه من طول معاناته له وصرْف جُماع وقته وهمته إليه .

ومن هذا المنطلق يتعين على المحقق إثبات ما يراه صواباً في أصل النص ، وتدوين ما يراه غلطاً أو ضعيفاً في الهامش [1] ، اللهم إلا إذا كانت النسخة بخط المؤلف

---

(١) جاء مثلا في المطبوع من كتاب الوافي للصفدي (٤٦/١ تحقيق ريتر) : « نقلت من خط الإمام العلامة الحجة شيخ الإسلام قاضي القضاة تقي الدين أبو الحسن » . فعلق المحقق الفاضل على لفظ « أبو » بقوله : « لعله أبي » . وهذا تعليق واه وكان حرياً بالمحقق أن يصححه في الأصل من غير نقاش لعدم وجود أدنى احتمال بصحة نسبته إلى الصلاح الصفدي العالم المشهور بالعربية

أو إذا تأكد له من غير أدنى ريب أن هذا هو اختيار المؤلف . فعليه في مثل هذه الحالة أن يثبت اختيار المؤلف في أصل النص وإن كان غلطاً [1] ، ويصحح في الهامش .

والمهم في كل هذه الأحوال التي ذكرناها أن المحقق مطالب دائماً بتعليل الترجيح وبيان الأدلة التي دفعته إلى هذا الأختيار ، حيث تصبح المقارنة بغير هذا التعليل خالية من أية فائدة ولا تقدم أي توثيق أو دعم لصحة النص . أما الترجيح بغير تعليل فإنه يوقع في الوهم ولا يقدم قراءة صحيحة للنص . فمن أمثلة ذلك ما جاء في كتاب « العبر » للذهبي حيث رَجّح محقق الجزء الرابع الدكتور الفاضل صلاح الدين المنجد اسم « الحُطْئة » بدلاً من «الحُطَيْئة » في ترجمة أبي العباس احمد بن عبدالله بن أحمد ابن الحُطَيئة المتوفى سنة ٥٦٠ من غير تعليل ، بل قال في الهامش : « كذا ضبط في الأصل ، وفي الشذرات « الحطية» وفي النجوم : « الحُطَيئة » خطأ [2] هكذا قال ، ولو علّل لوجد نفسه مخطئاً في هذا الترجيح غير المُعَلّل ولوجدَ أن الذي أثبته في الهامش هو الصحيح ذلك أن الناسخ قد كتب الهمزة ياءاً فلما اجتمعت عنده ياءان دمجهما وشدَّدَها ، فكتبه « الحطيّة » وقرأه المحقق «الحطئة» ، وقد قيد ه شمس الدين ابن خلّكان بالحروف فقال : بضم الحاء المهملة وفتح الطاء المهملة وسكون الياء المثناة من تحتها وبعد الهمزة هاء » [3] . ومن ذلك مثلاً ما ورد في كتاب « المشتبه » للذهبي الذي حققه الشيخ البجاوي فرجح وفاة أبي الحسن علي بن عبدالله ابن البُتَتِي المَشهور بسرعة القراءة سنة ٦٧١ بدلاً من سنة ٦٠٧ وعلق في الهامش قائلاً : « في م ، ص : ٦٠٧ » [4] وترك الأمر هكذا فلو راجع ودقق وأتعب نفسه قليلاً لوجد أن الذي أثبته في الهامش هو الصواب وأن الذي أثبته في الأصل خطأ مبين

(١) ولا ينطبق ذلك على الآيات القرآنية الكريمة ، فالكتاب العزيز واحد ثابت محفوظ قد تولى الله سبحانه حفظه ولايأتيه الباطل من أية جهة كانت .

(٢) العبر : ١٦٩/٤ .

(٣) وفيات الأعيان : ١٧١/١ من طبعة العالم إحسان عباس .

(٤) المشتبه : ١١٧ – ١١٨ .

لم يقل به لا الذهبي ولا غيره ، وقد ذكره الذهبي نفسه في وفيات سنة ٦٠٧ من تاريخ الاسلام [١] وأكد وفاته هذه في المختصر المحتاج إليه [٢] ومعرفة القراء الكبار [٣] ، كما ذكر وفاته في الثامن من رمضان من السنة قبله ابن الدبيثي [٤] ، والزكي المنذري [٥] ، والجمال ابن الصابوني [٦] ، وذكره بعده العلامة ابن ناصر الدين في توضيح المشتبه [٧] وغيرهم [٨] .

وجرت العادة عند بعض المعنيين بالتحقيق مقارنة النص ببعض الكتب المطبوعة التي أوردت المادة التاريخية الموجودة في النص من غير اعتناء باختيار الطبعات الدقيقة التي تستحق أن يقارن المحقق نصه بها ، حيث تؤدي المقارنة بالطبعات الرديئة إلى زيادة اضطراب النص وتكثير الهوامش بغير فائدة ترتجى ولا عائدة تعم النص . مثال ذلك ما جاء في مقدمة « معجم السفر » للسلفي : « أبو العباس أحمد بن عبدالغفار بن أمشته » ، فعلقت المحققة الفاضلة على لفظ « أمشته » بقولها : « في تذكرة الحفاظ : أسنة » [٩] وما انتبهت إلى أن كلا اللفظين مصحف وأن الصواب فيه « أشته » بفتح الهمزة [١٠] وسكون الشين المعجمة وفتح المثناة كما في « المشتبه » للذهبي [١١] والطريف أن السلفي نفسه قد ترجم له في « معجم

---

(١) م ١٨ ق ١ ص : ٢٧٨ بتحقيقنا .
(٢) المختصر : ١٥٠/٣ .
(٣) الورقة : ١٨٦ .
(٤) ذيل تاريخ مدينة السلام ، الورقة : ١٧٥ (من مجلد كيمبرج) .
(٥) التكملة ، الترجمة : ١١٦٦ وتعليقنا عليها .
(٦) تكملة إكمال الإكمال : ٦١ .
(٧) توضيح المشتبه ، الورقة : ١٥٠ (من نسخة سوهاج) .
(٨) وانظر أيضاً غاية النهاية لابن الجزري : ٥٢٦/١ .
(٩) معجم السفر : ٢١ .
(١٠) وقد ضبطها بعضهم (أنظر تبصير المنتبه لابن حجر : ٢٠/١) .
(١١) المشتبه : ٢٨ وانظر العبر : ٢٣١/٣ .

السّفر»(1) لكن المحققة لم تنتبه الى ذلك، فلو ان المحققة رجعت الى الكتب المختصة لما وقعت في هذا الخطأ الذي هو كثير في هذا الكتاب .

ومن ذلك ما ورد في الجزء الأول من تاريخ ابن الفرات (2) : « وقال الحافظ ابن الجوزي . . . وحدثني عبدالحياني » وعلق عليها المحقق بقوله : « في الأصل : وحدثني عبدالله الجباي العبد الصالح — صححت بعد مراجعة المصدر السابق وابن خلكان، وفيات الأعيان : ٣٣٦/١ » فهذا تعليق واه اذ ان كتاباً مثل « المنتظم » المطبوع طبعة رديئة لا يمكن أن يتخذ أساساً في التصحيح ولا طبعة الشيخ محيى الدين عبدالحميد لكتاب « وفيات الأعيان » الرديئة السقيمة المليئة بالتصحيف والتحريف والسقط . والحق أن النص كان صحيحاً فأبدله المحقق خطأ فالرجل المذكور هو : « عبدالله الجُبّائي » قيده الذهبي في المشتبه فقال(3) : « وعبدالله ابن أبي الحسن الجُبّائي ، من الجُبّة من عمل طرابلس نزل أصبهان وحدث . . » وذكره ياقوت الحموي في (جبة) من معجم البلدان (4) وابن نقطة في (الجبائي) من إكمال الإكمال، وفي كتاب التقييد له أيضاً (5) ، والزكي المنذري في التكملة(6) وابن رجب(7) ، والتادفي (8) ، وابن العماد (9) ، والقنوجي (10) . فلو رجع المحقق إلى بعض هذه الكتب الجيدة لما وقع في هذا الخطأ ، لا سيما مشتبه الذهبي ، وتوضيح ابن ناصر الدين ، وتبصير ابن حجر ، ومعجم ياقوت وغيرها .

---

(1) معجم السفر : ١١٣/١ .
(2) ص : ٢٠٦ .
(3) ص : ١١٧ .
(4) ٣٢/٢ .
(5) الورقة : ١٣١ من نسخة الأزهر .
(6) الترجمة : ١٠٥٩ .
(7) الذيل : ٤٤/٢ — ٤٧ .
(8) قلائد الجواهر : ١٢٩ — ١٣٠ .
(9) شذرات ١٥/٥ — ١٦ .
(10) التاج المكلل : ٢١٩ .

والحق أن السلف الصالح من علمائنا قد تنبه إلى أهمية مراجعة النسخ الصحيحة أو الكتب المعنية عند ضبط أسماء الناس وكناهم وألقابهم وأنسابهم وأسماء المواضع ونحوها ، فكانوا يعنون بانتقاء أصح النسخ عند اعتمادها في النقل ، وينبهون الى أن ما نقلوه هو من خط المؤلف أو خط عالم ثقة متقن صحيح النقل جيد الضبط ، ولا شك أن غايتهم من كل ذلك إنما كانت ترمي الى تصحيح النص وتدقيقه وتطمين القارئ إلى صحة ما كتبوه ، من ذلك قول الذهبي في تاريخ الاسلام « قرأت بخط الكندي في تذكرته [1] » و « نقلت هذا وما قبله من خط أمين الدين محمد بن أحمد بن شهيد ، قال : وجدت بخط عبدالغني بن سعيد الحافظ فذكر ذلك [2] » ، و « ووفاته بخط أبي حكيم أحمد بن اسماعيل بن فضلان العسكري اللغوي »[3] و « قرأت بخط الضياء »[4] و « قرأت بخط ابن نقطة »[5] ونحو ذلك . ولما أراد التأكد من مساحة بغداد راجع نسختين من كتاب طيفور إحداهما برواية الصولي والاخرى برواية غيره[6] ، ولما نقل نسب آل بويه عن ابن خلكان ، قال : « كذا ساق نسبه القاضي شمس الدين وعد ما بينه وبين بهرام ثلاثة عشر أباً ، وقابلته على نسختين »[7] .

ثالثاً : توحيد الانتساخ :

اختلف الكتاب والنساخ في عصر المخطوطات وحتى هذا اليوم في رسم بعض الألفاظ والحروف ، واستخدموا صيغاً متنوعة لعدة أسباب من أبرزها :

أ ـ دفع الاشتباه وخوف وقوع القارئ في قراءة خاطئة .

---

(١) الورقة : ١٥٠ (أياصوفيا ٣٠١١) .
(٢) الورقة : ٨١ (أياصوفيا) ٣٠٠٨) .
(٣) الورقة : ١٦٤ (أياصوفيا ٣٠٠٨) .
(٤) الورقة : ٢٠ ، ٦٥ ، ٧٢ (أياصوفيا : ٣٠١١) ، والورقة : ٢٨ ، ٣٨ ، ٤٠ ، ٤٦ (أيا صوفيا) : ٣٠١٢) .
(٥) الورقة : ٤٦ ، ٤٨ (أيا صوفيا : ٣٠١١) .
(٦) ٢١/٦ من القسم المطبوع .
(٧) الورقة : ٢٢ (أحمد الثالث : ٢٩١٧ / ١٠) .

ب ـ تسهيل عمل النساخ .

ج ـ عدم وجود وحدة كتابية تنظم مثل هذه الأمور كالطباعة الحديثة عندنا .

ولذلك حذفوا بعض الحروف التي كان حقها أن تكتب ، وزادوا حروفاً لم تكن من أصل اللفظ ، وأبدلوا حروفاً مكان حروف أخرى .

١ ـ فمن ذلك حذف الألف الوسطية في كثير من الأعلام مثل « الحارث » و « خالد » و « إبراهيم » و « اسماعيل » و « اسحاق » و « هارون » و « مروان » و « سليمان » و « عثمان » و « معاوية » فكتبوها : « الحرث » و « خلد » و « ابرهيم » و « اسمعيل » و « اسحق » و « هرون » و « مرون » و « سليمن » و « عثمن » و « معوية » على التوالي . وكتبوا : « السموات » و « ثلثة » و « ثلثين » و « ثمنية » و « ثمنين » و « الملئكة » و « سبحنه » ونحو ذلك من غير ألف ، فينبغي في رأينا إرجاع ما حذف لزوال العلة .

٢ ـ ومعظم القدماء ، وكثير من أهل عصرنا ، يكتبون « مئة » بزيادة ألف « مائة » وإنما فعلوا ذلك خوفاً من اشتباهها بلفظة « منه »[1] ، ولكن كثيراً من المتعلمين صاروا يقرأونها بلفظ الألف ، وهو خطأ مبين ما نحن بحاجة إليه بعد زوال العلة بظهور الطباعة الحديثة .

٣ ـ ومنه أيضاً عدم وضع النقطتين تحت الياء المتطرفة في معظم المخطوطات وقد أخذ به كثير من الناشرين والمحققين في عصرنا ولا سيما المصريون ، فصارت تلتبس بالألف المقصورة ، فالتبست عشرات أسماء منقوصة باسماء مقصورة ، أو صفات بمصادر ، أو مصادر بمصادر ، أو نحو ذلك ، وما يزال الناس حتى يومنا هذا يعانون إلتباس « المتوفّي » الذي هو الله سبحانه وتعالى « بالمتوفّى » الذي هو الانسان بسبب عدم إعجام الياء . وقد حاول بعض النساخ القدماء التفرقة بين الياء المتطرفة والألف المقصورة بأن رسم كل ألف وردت في آخر الكلم ألفاً قائمة. ومن طريف ما وجدت في المخطوطات أن العلامة أبا الحجاج يوسف المزّي قد

(١) انظر صبح الأعشى للقلقشندي : ١٧٩/٣ والوافي للصفدي ٣٨/١ وغيرهما .

أعجم الألف المقصورة التي على صورة الياء وأهمل الياء المتطرفة في الاجزاء التي بقيت من كتابه العظيم « تهذيب الكمال في أسماء الرجال »[1] ، والظاهر أنه إنما أعجم الألف لقلة دورها في كتابه إذا قيس بكثرة دور الياء المتطرفة ، وهو في كل حال إنما قصد التمييز حسب ، لذا نرى ضرورة إعجام الياء المتطرفة دفعاً لمثل هذا اللبس وتيسيراً للقارئ وتقويماً لقراءته .

٤ ــ ولم يكن القدماء في الأغلب الأعم يكتبون الهمزة ونادراً ما يفعلون ذلك ، فأدى هذا الأمر إلى اختلاط المقصور بالممدود ، والكتب المطبوعة مليئة بمثل هذا الاختلاط حسبك أن تمعن النظر فيها لتجد منها عشرات أمثلة ، فينبغي للمحقق ملاحظة هذا الأمر والتروي فيه ومراجعة المعجمات اللغوية والرجالية قبل القطع به .

ويلاحظ أن كثيراً من النساخ يضع مدة على الألف الذي يسبق الهمزة نحو كتابتهم « علياً » و « شيماً » ونحوهما فيتعين الانتباه إلى ذلك .

٥ ــ ومنه أيضاً إثبات همزة « ابن » أو حذفها ، حيث تجد هذه الهمزة محذوفة وتجدها تارة أخرى مثبتة في الموضع الذي حذفت فيه ، وأهل العربية مختلفون في ذلك إختلافاً كبيراً[2] . فيتعين وضع قاعدة عامة لذلك يسير عليها المحققون . أما نحن فنرى حذفها في جميع المواضع إلا عند مجيئها مفردة أو في بداية السطر أو قبل الصفات المادحة مثل « الإمام » و « الحافظ » و « الشيخ » ، والانساب مثل « البغداديّ » و « الدمشقيّ » و « البصريّ » ونحوها والألقاب مثل « جمال الدين » و « محيي الدين » و « الأثير » و « الفاروق » ونحوها .

٦ ــ واستعمل المؤلفون والنساخ جملة مختصرات اعتاد المحدثون خاصة استعمالها في الأسانيد من قديم الزمان وهلم جراً إلى أزمنة متأخرة ، واقتصروا على الرمز في بعض ألفاظ التحمل فكتبوا مثلاً من « حدثنا » الثاء والنون من غير نقط « « ىا »

(١) انظر مقدمتنا للمجلد الأول من « تهذيب الكمال » بيروت : ١٩٨٠ .

(٢) انظر درة الغواص في أوهام الخواص لأبي محمد القاسم الحريري ومقدمة شيخنا العلامة المرحوم الدكتور مصطفى جواد للمختصر المحتاج إليه ، ومقدمتنا لكتاب التكملة .

وقد تحذف الثاء ويقتصر على « نا » ، وكتبوا من «أخبرنا» الهمزة والنون والألف من غير نقط « أنا » أو الهمزة والباء والنون والألف من غير نقط « أبنا » ، والأحسن في رأينا إثباتها كاملة كما تلفظ لأن كثيراً من طلبة العلم صاروا يقرأونها بصورتها المختصرة منجهة ، ولأن كثيراً منهم أيضاً صاريظن أن (ابنا) إنما هي اختصار للفظة « أنبأنا » مع أن المحدثين لم يجوزوا فيها إختصاراً البتة [١] .

وقد تبدو هذه الأمور أوّل وهلة أنها ليست بمجموعها من الإهمام بحيث يقال فيها أخطأ فلان وأصاب فلان ، لكنها صارت من غير شك تؤدي إلى أخطار لا يمكن تجاهلها منها على سبيل الاختصار :

أ ــ التباس المقصور بالممدود .

ب ــ التباس المقصور بالياء .

ج ــ ظهور تسميات غير موجودة أصلاً مثل « الحرث » و « خلد » و « صلح » ونحوها مع أنها « الحارث » و « خالد » و « صالح » وهلم جرا .

د ــ صعوبة قراءة الخط العربي بسبب الحذف أو الزيادة .

هـ ــ ظهور أخطاء القراءة عند جمهرة المتعلمين في قراءة « مئة » بسبب رسمها بزيادة الألف « مائة » .

ومهما يكن من أمر فقد أصبحت مسألة رسم الكتابة من الأمور المهمة في عصرنا لأنها أولى وسائل المعرفة يشكو منها العالم كما يشكو منها المتعلم على ما قرره علاّمة العراق أستاذنا الشيخ محمد بهجة الأثري ــ حفظه الله ــ[٢].

رابعاً : تقييد النص بالحركات :

وينبغي للمحقق أن يقيد النص ويضبطه بالحركات ولا سيما فيما يشتبه من الألفاظ وأسماء الناس وكناهم وأنسابهم وألقابهم وأسماء المواضع والبلدان ،

---

(١) انظر كتب مصطلح الحديث ومنها مثلا تدريب الراوي للسيوطي : ٣٠٢ فما بعد .

(٢) راجع تقريره الماتع المرفوع الى المجمع اللغوي بالقاهرة والمنشور في مجلة المجمع العلمي العراقي : م ٤ العدد : ١ ص : ٣٢٠ فما بعد ، بغداد : ١٩٥٦ .

فضلاً عن تقييد ما يراه حرياً بالتقييد من اللغة والنحو بغية توضيح المعنى ودفع الاشتباه عنه .

وقد صرت اعتقد في السُّنَيات الأخيرة أن ضبط النص بالحركات من أكثر الأمور أهمية في تحقيق النصوص لما يُتَوخى من فوائده الجمة التي منها :

أ — تمييز التحقيق الجيد من الرديء والتعرف على جهود المحقق ومراجعته وتحرّيه وتدقيقه .

ب — إظهار المعنى الحقيقي للنص ودفع أي إيهام قد يقع فيه القاريء بسبب عدم وضوح موقع الكلمة الإعرابي له .

ج — ان هذه الطريقة تقوّم لسان القاريء وتعوّده القراءة السليمة والنطق الصحيح ثم الحفظ القويم ، سواءً أكان ذلك في اللغة أم أسماء الأعلام ، أم غيرهما ، فتغنيه القراءة الكثيرة عن كثير من القواعد وحفظها إذ يصبح النطق السليم عنده عادة لا يحتاج إلى تفكير كثير .

د — رفع الاشتباه عن الأسماء والكنى والألقاب والأنساب والألفاظ المؤتلفة الرسم والنقط ، المختلفة الحركات مثل « حَمِيد » و« حُمَيْد » ، و« سَلِيم » و « سُلَيْم » ، و « مُسْلِم » و « مُسَلّم » ، و « البَرْقي » و « البَرَقي » ، و « البَطّي » و « البُطّي » و « البَطِيء » و « الجَلاّبي » و « الجُلاّبي » و « السّلَفي » و« السِّلَفي » و« السُّلفي » و « السلقي » ونحو ذلك مما هومعروف عند أهل هذا الفن .

يضاف إلى ذلك أن على المحقق تقييد كل ما يشتبه من الألفاظ والأعلام سواء أكان الاشتباه بالرسم أم باختلاف النقط أم بالحركات . وينبغي للمحقق الرجوع إلى الكتب المتخصصة في كل فن من هذه الفنون ، فيرجع في تقييد اللغة وضبطها إلى المعجمات اللغوية المعتمدة « كصحاح » الجوهري « ولسان » ابن منظور و « قاموس » الفيروز آبادي و « تاج » السيد الزّبيدي ونحوها ، وفي الأنساب إلى كتب الأنساب مثل « أنساب » السمعاني « ولباب » ابن الأثير وغيرهما ، وفي الألقاب إلى المؤلفات المختصة بها كتلك التي لابن الفوطي وابن حجر والسخاوي ،

وفي المواضع إلى المعجمات الجغرافية « كمعجم » ياقوت و« مراصد » ابن عبدالحق البغدادي ونحوها .

ولعل من أعظم الكتب في هذا الفن خطراً واكثرها نفعاً وأبقاها على الأيام أثراً هي كتب المشتبه . وقد بذل العلماء المسلمون من السلف الصالح جهوداً جبارة في تقييـــد من فيه أدنى اشتباه من اســـماء النـاس وكناهم وألقابهم وأنسابهم واسماء المواضع باعتبار أن الاسماء شيء لا يدخله القياس ليس هناك شيء قبلها يدل عليها ولا شيء بعدها يدل عليها فليس لها إلا التقييد والضبط ، سواء أكان التقييد والضبط بالقلم (يعني وضع الحركات فوق الحروف) أو التقييد والضبط بالحروف كما هو مشهور . وهذه الكتب هي المرجع الأمين والركن الركين التي يجب على كل محقق أن يعرفها ويطلع عليها ويقتنيها .

وتضم المكتبة العربية اليوم عدداً لا يستهان به من الكتب المؤلفة في هذا الفن الجليل الخطير ، حيث شمر العلماء عن سواعدهم منذ فترة مبكرة وألفوا فيه منهم مثلاً :

١ ــ حمزة الأصفهاني المتوفى سنة ٣٦٠ هـ في كتابه « التنبيه على حدوث التصحيف والتحريف » عرض فيه للخط العربي وصفته وتطوره ، وما وقع فيه كبار العلماء وغيرهم من التصحيف الشنيع [١] .

٢ ــ أبو أحمد الحسن بن عبدالله العسكري المتوفى سنة ٣٨٢ في كتابه « شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف » [٢] .

٣ ــ أبو الحسن علي بن عمر الدَّارَقُطني البغدادي المتوفى سنة ٣٨٥ في كتابه « المؤتلف والمختلف » [٣] وهو من الكتب الرئيسة التي أفاد منها الخطيب البغدادي في مؤلفاته كما أفاد منه كتاب المشتبه الآخرون .

٤ ــ أبو محمد عبدالغني بن سعيد الأزدي المصري المتوفى سنة ٤٠٩ في كتابه « مشتبه النسبة » [٤] .

---

(١) طبع بدمشق سنة ١٩٦٨ بتحقيق المرحوم الدكتور أسعد طلس .
(٢) طبع بالقاهرة سنة ١٩٦٣ بتحقيق عبدالعزيز أحمد .
(٣) منه نسخة خطية في المكتبة التيدورية الملحقة بدار الكتب المصرية برقم ٥٤٦ .
(٤) طبع بالهند سنة ١٣٢٧ هـ بتحقيق محمد محيي الدين الجعفري .

٥ ــ الخطيب البغدادي المتوفى سنة ٤٦٣ في كتابه « تلخيص المتشابه الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم » وهو كتاب حافل [١].

٦ ــ وممن كتب في المؤتلف والمختلف من أسماء القبائل الأديب المشهور محمد بن حبيب البغدادي المتوفى سنة ٢٤٥ في كتابه «مختلف القبائل ومؤتلفها»[٢]

٧ ــ وألف أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي المتوفى سنة ٣٧٠ « المؤتلف والمختلف » في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم [٣]

٨ــ أبو علي الحسين بن محمد بن أحمد الغساني الجياني الأندلسي المتوفى سنة ٤٩٨ في كتابه النافع « تقييد المُهْمَل وتمييز المُشْكل » ضبط فيه كل ما يقع فيه اللبس من رجال صحيحي البخاري ومسلم ، وعندي منه نسخة مصورة .

٩ ــ وفي القرن الخامس الهجري وضع أضخم كتاب في هذا الفن حتى ذلك العصر هو كتاب « الإكمال »[٤] للأمير ابن ماكولا المقتول سنة ٤٧٥ حيث جمع فيه معظم الكتب المتقدمة واستوعبها استيعاباً ذكياً فصار كتابه معوضاً عن معظم تلك الكتب وهو كتاب لا يستغني عنه المحققون المعنيون بتحقيق الكتب التي تناولت عصره والعصور السابقة له .

١٠ ــ وفي بداية القرن السابع الهجري ألف الحافظ أبو بكر محمد بن عبدالغني المعروف بابن نقطة البغدادي الحنبلي المتوفى سنة ٦٢٩ كتابه الذي كمّل فيه كتاب ابن ماكولا وذيّل عليه وسماه « إكمال الإكمال » [٥] .

١١ ــ وذيّل على ابن نقطة محدث الاسكندرية وجيه الدين أبو المظفر منصور

---

(١) منه نسخة بدار الكتب المصرية .

(٢) طبعه وستنفلد الألماني سنة ١٨٥٠ .

(٣) طبع بالقاهرة سنة ١٣٥٤ .

(٤) حقق الشيخ عبدالرحمان المعلمي اليماني المكي ستة أجزاء منه كان آخرها سنة ١٩٦٧ وتوفي ــ رحمه الله ــ قبل إتمامه .

(٥) منه نسخ بدار الكتب الظاهرية برقم ٤٢٩ حديث ، وفي دار الكتب المصرية برقم ١٠ مصطلح الحديث ، وفي دار التحف البريطانية برقم ٤٥٨٦ شرقي .

ابن سَلِيْم بن فتوح الهَمْداني المتوفى سنة ٦٧٣[١]، وكان من طلبة المستنصرية .

١٢ — كما ذيّل على ابن نقطة أيضاً أبوحامد محمد بن علي المحمودي المعروف بابن الصابوني المتوفى سنة ٦٨٠ بكتابه النافع « تكملة إكمال الإكمال »[٢] .

١٣ — وفي القرن الثامن الهجري ألف مؤرخ الإسلام شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي كتابه العظيم المختصر « المشتبه في الرجال : أسمائهم وأنسابهم[٣] » سنة ٧٢٣ . وقد رتب الذهبي كتابه على حروف المعجم وجعل لكل حرف باباً ، واعتمد فيه أمهات الكتب المؤلفة في هذا الفن مثل كتب: عبدالغني بن سعيد الأزدي ، وابن ماكولا ، وابن نقطة ، وابن الصابوني ، ومنصور ابن سليم الاسكندراني وغيرهم ، فضلاً عما أخذه من شيوخه ووقع له وتنبه إليه اثناء دراساته الواسعة وممارساته لعلم الرجال وعلم التراجم . ولما كان موضوع الكتاب على غاية من الاتساع فإن مؤلفه بالغ في اختصاره واعتمد القلم في ضبط المشتبه إلا فيما يصعب ويشكل فكان يقيده بالحروف ، وهو نادر . وكان الذهبي يعلم جيداً صعوبة الاعتماد على ضبط القلم فنبه على ذلك في المقدمة بقوله: « فاتقن يا أخي نسختك واعتمد على الشكل والنقط ولا بد ، وإلا لم تصنع شيئاً » .

وقد إحتل كتاب الذهبي هذا مكاناً رفيعاً بين الكتب المؤلفة في هذا الفن العسير وهو في حقيقته يغني عن كثير من الكتب الأخرى لكنه يحتاج إلى تمرس ودُربة للافادة منه .

١٤ — وفي القرن التاسع الهجري طالع علّامة الشام الحافظ ابن ناصر الدين

---

(١) منه نسخة بدار الكتب المصرية برقم ٨١ مصطلح الحديث وجاء العنوان فيه « ذيل على كتاب مشتبه الأسماء للحافظ أبي بكر محمد بن عبدالغني » والمعروف ان كتاب ابن نقطة يسمى « إكمال الإكمال»

(٢) حققه شيخنا العلامة المرحوم الدكتور مصطفى جواد ونشره المجمع العلمي العراقي سنة ١٩٥٧ .

(٣) حققه أولا المستشرق الهولندي دي يونغ ونشره في ليدن سنة ١٨٦٣ في ٦١٢ صفحة ، ثم أعادت طبعه مكتبة عيسى الحلبي سنة ١٩٦٢ بعناية علي البجاوي في جزأين معتمداً نسخة أحمد الثالث (رقم ٣٠٢٨) مع وجود نسخ أحسن منها .

الدمشقي المتوفى سنة ٨٤٢ كتاب « المشتبه » للذهبي ، وضبط لنفسه نسخة نفيسة منه ،ثم ألف كتابه العظيم « توضيح المشتبه[١] » قيد فيه الأسماء والأنساب والكنى والألقاب بالحروف لايمانه بأن القلم لا يمكن اعتماده في مثل هذه الأمور ، فأوضح بعض ما أهمله الذهبي ، وشرح بعض ما رأى أنه شديد الاختصار ، واستدرك على مؤرخ الإسلام استدراكات نفيسة تدل على علم جم ومعرفة واتقان وبراعة تامة في هذا الفن ، ولذلك يعد كتابه هذا — فيما أرى — من أنفس الكتب الموضوعة في هذا الفن على الإطلاق .

١٥— كما شرح كتاب الذهبي أيضاً الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتاب سماه « تبصير المنتبه بتحرير المشتبه[٢] » وهو كتاب قيّم ولكن أنّى له أن يبلغ مرتبة توضيح ابن ناصر الدين ؟ ! .

١٦ — وحاول تلميذ الذهبي تقيّ الدين محمد بن رافع السّلامي المتوفى سنة ٧٧٤ أن يستدرك على كتاب شيخه في المشتبه[٣] فعمل جزءاً جعله كالذيل عليه .

هذه هي أشهر الكتب المؤلفة في هذا الفن — وليس جميعها — وهي سلاح المحقق الأول في ضبط الاسماء والأنساب والكنى والألقاب المشتبهة ، لكنها تحتاج في الوقت نفسه إلى دراية ودربة عند استعمالها فلا ينبغي للمحقق عند الرجوع إليها أن يجزم بصحة تقييد الاسم المشتبه إلا عند نصها عليه وتصريحها به ، وإلا انعدمت الفائدة وما صارت ترتجى منها العائدة ، فمن أمثلة ذلك ما جاء في وفيات

---

(١) منه نسخة ناقصة في مكتبة سوهاج بالبلاد المصرية وعنها نسخة مصورة بدار الكتب المصرية . وفي دار الكتب الظاهرية بدمشق نسخة كاملة منه .

(٢) نشرته المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر بالقاهرة بعناية البجاوي أيضاً (١٩٦٧) .

(٣) نشره الفاضل الدكتور صلاح الدين المنجد ببيروت سنة ١٩٧٤ على نسختين من استنبول ، وذكر أنه قابل « تبصير » ابن حجر بذيل ابن رافع فتبين له أن ابن حجر لم يطلع عليه مدللا بذلك على نفاسة الكتاب . ومثل هذه الأحكام المتسرعة كثيرة عند هذا العالم الفاضل ، فقد أخطأ في هذا الحكم خطأ كبيراً ، لأن ابن حجر قد اطلع عليه ونص على ذلك ، تصريحاً في آخر كتابه فقال : « وقد ذيل عليه الحافظ تقي الدين ابن رافع تلميذه في هذا المختصر جزءاً قدر عشر أوراق غالبه لا يرد عليه ، لأنه إما أن يكون قد ذكره أو يكون لا يشتبه الا على بعد (التبصير ١٥١٢/٤ — ١٥١٣) فتأمل ! .

ابن عقيل البغدادي الظَّفْري » فعلق محققه الفاضل على « الظَّفْري » في الهامش بقوله : « نسبة إلى ظفر بفتح الظاء المعجمة والفاء ، بطن من الأنصار »[1] وأحال على كتاب « اللباب في تهذيب الأنساب » لابن الأثير . نعم ذكر ابن الأثير لفظ « الظفري » في اللباب ولكنه لم يصرح بنسبة ابن عقيل إليه . ومثل هذه الاحالة على اللباب تشعر آثر ذي أثير بأنه منصوص على نسبته ، وليس الأمر كذلك ، فلم يكن ابن عقيل العلامة من بطن « ظفر » الأنصاريين بل كان منسوباً إلى الظفرية المحلة المشهورة من محال بغداد الشرقية ، وهذه المحلة والنسبة إليها مذكورة أيضاً في « اللباب » لكن تسرع المحقق وعدم التزامه بضرورة نص مؤلف الكتاب على النسبة أوقعه في هذا الغلط المستعظم على فاضل من مثله ، ومثل هذا الذي ذكرت كثير في هذا الكتاب .

خامساً : التعريف بالمُبْهَم المَغْمور وتَرْكُ المشهور :

توسّع بعض المحققين فصاروا يعرِّفون بكل عَلَم يرد في النص من مواضع وبلدان وأسماء وكتب ونحوها ، ويغرقون في ذكر المصادر والمراجع الدالة عليه ، فتضخمت حواشي الكتب المحققة بما لا طائل تحته ، فإن عمل المحقق أن يخرج نصاً صحيحاً ويعلق عليه بما يفيد تصحيحه وتوضيحه لا أن يكون شارحاً لكل صغيرة وكبيرة مما يعرفه الخاص والعام . ولما كان قراء مثل هذه الكتب هم في الأغلب الأعم من المتخصصين أو من ذوي الثقافة الجيدة أو في الأقل ممن نالوا منها قسطاً جيداً فإن التعريف بالمشهور لا ضرورة له البتة ، وينبغي الاقتصار على التعريف بالمغمور بطريقة مختصرة تدفع الوهم أو توضح الأمر حسب . ومن أسفٍ إننا لاحظنا كثيراً من المتعانين لهذا الفن قد عكس الآية فَعرَّف بالمشهور وتركِ المغمور لأنه يحتاج إلى جهد وتعب ومراجعة وطول أناة .

والحق : إننا بعد أن ذكرنا أن من واجب المحقق تقييد النص وضبطه وتدقيقه ومراجعة الكتب المختصة التي تعينه على ذلك ، فإن المحقق يبقى بعد كل ذلك هو

---

(١) العبر : ٤/٢٩ .

المسؤول الأول عما يقع في النص الذي يحققه من تصحيف أو تحريف أو سقط أو عدم وضوح أو ضبط غير صحيح . إننا حينما طالبنا المحقق بالرجوع إلى الكتب المختصة لم نطلب منه أن ينقل لنا شروح تلك الكتب أو يذكر لنا مواضع مراجعاته في المهم وغير المهم ، وانما كانت مثل هذه المراجعات لفائدته هو وإعانته ومساعدته في التوصل إلى الضبط الجيد ، وبهذا نتخلص من تضخم الحواشي في الكتب المحققة على حساب النص ، ولا اشك في أن استفادة القارئ إنما تكون من النص المتقن التحقيق المجود الضبط والتدقيق .

سادساً : التخريج :

وأغرق بعض المحققين في تخريج الأعلام فذكر كل مصدر ذكرها على الاستقصاء ومثلها البلدان ، وبالغ كثير من المحققين في تخريج القصائد والمقطعات والأبيات الشعرية فأثقلوا حواشي الكتب بذكر المكان والاختلاف في الروايات . وعني آخرون بتخريج الأحاديث النبوية الشريفة فصار يذكر كل المصادر التي ورد فيها الحديث دون النظر إلى قيمتها وأهميتها . وكل هذا من حيث العموم عمل مبالغ فيه ليس هناك مبرر أو مسوغ له ، يصرف فيه من الوقت والجهد ما كان أحق أن يصرف لغيره مما هو أكثر نفعاً .

فأما التراجم فلا بأس بذكر بعض المصادر المختارة شرط أن تكون الغاية المتوخاة منها توثيق النص بالمقارنة والمقابلة بين النصوص ومحاولة التوصل إلى الصحيح منها لا أن تذكر من باب الجمع والاستكثار ، علماً بأن الاستقصاء فيها يكاد يكون مستحيلاً لوقوف المحقق بعد ذلك على مصادر خطية أو مطبوعة لم يطلع عليها سابقاً .

وأما الشعر فقد روي — وسيظل يُروى — باختلاف كبير بين كتاب وآخر ، وهو فيما نرى من الأمور البديهية حتى في الشعر الذي يرد في الدواوين ، لاختلاف الرواة وتعددهم ، فاذا ورد الشعر في نص من النصوص وثبت للمحقق أن هذه هي الرواية التي أرادها مؤلف النص أو الشاعر أو جامع الشعر وراويه ، ثبتها

في البيت عيب من العيوب الشعرية فيتوجب على المحقق أن ينبه عليه ويثبت في الهامش – أو الاصل حسب أصالة النسخة واقتناعه – ما يراه صواباً في بعض المصادر الأخرى ، ويستحسن الرجوع إلى الدواوين إذا كان قائل الشعر من اصحاب الدواوين المعروفة عنده .

وأما الحديث فإنه بالتعليق خليق، لأنه يكون المصدر الثاني للشريعة الإسلامية بعد الكتاب العزيز ، إلا أن العبرة ليس في ذكر مصادر الحديث وتركها على رسلها فليست هذه هي الغاية التي نرمي إليها ، وإنما يجب أن تتجه الغاية إلى تبيان درجة الحديث من الصحة والسقم حسب الأصول والقواعد المتبعة في علم مصطلح الحديث ، ولا سيما في الكتب التاريخية والأدبية والعقائدية التي تكثر فيها الأحاديث الضعيفة والواهية والموضوعة والتي لم يعتنِ مؤلفوها ببيان درجة صحتها او سقمها . وقد أدى انتشار مثل هذه الكتب بين الناس إلى أن أصبح كثير من الأحاديث الضعيفة والموضوعة تدور على ألسنة الكثرة الكاثرة من الخطباء والمدرسين والمؤلفين ، ويتلقاها عنهم أغلب الناس ، فيعملون بها وبما يستفاد منها ، وهي بذلك أصبحت تكوّن خطراً عظيماً على أفكار الناس وعقائدهم وسلوكهم الاجتماعي والفكري والديني ، وهي فضلاً عن كل ذلك تشوّه حقائق الإسلام بتقديمها صورة غير حقيقية له [1] ، لذا يتعين على المحقق المدقق أن يصرف جُل عنايته ليس إلى ذكر مصادر الأحاديث واستقصائها من غير معرفة ولا دراية ، بل إلى بيان درجتها من الصحة والسقم فيميز صحيحها من حسنها من ضعيفها من موضوعها .

سابعاً : نقد النص :

لقد قررنا سابقاً أن عمل المحقق يتعين بأن ينصرف إلى ضبط النص وتوضيحه للقارئ التراثي . لكن هذا لا يمنع في الوقت نفسه من أن ينبه المحقق المدقق إلى

---

(١) انظر المقدمة الجيدة التي كتبها العالمان الشاميان الفاضلان : شعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط لكتاب « زاد المعاد » لابن القيم الذي بتحقيقهما (ص : ١٠ – ١٢ من طبعة دار الرسالة) .

بعض الأوهام التي وقع فيها مؤلف النص ويبين الصحيح الذي ينقض هذا الوهم ويدمغه بالدليل ، فالمؤلف من آحاد الناس يخطئ ويصيب وينبغي للمحقق — إن كان قادراً — أن يكشف عن هذا الخطأ .

وهذه العملية ، وإن تبد أول وهلة خارجة عن عمل المحقق لكنها في واقع الأمر تدخل في صلب عمله ، فليس هناك من أحد صرف وقتاً في هذا النص كالذي صرفه هو ولا عرف خباياه كمعرفته هو ، فهو إذن أخبر الناس به ومن ثم أحقهم بتبيان أوهامه ، وهو في كل ذلك يقدم خدمة جُلى للباحثين عند تنبيههم إلى خطأ أو إلى رأي ضعيف ورد في الكتاب مع الإشارة إلى الصحيح أو الرأي الأقوى فيتنبهون عند الإفادة من الكتاب والنقل عنه مما ييسر عليهم عملية البحث العلمي ويوفر عليهم وقتاً وجهداً كبيرين .

ولاشك في أننا يجب ألا نلزم المحققين بمثل هذا العمل الشاق المتعب المضني الذي يتطلب سعة في المعرفة وبسطة في العلم واطلاعاً عظيماً بموضوع النص والكتب المؤلفة فيه ، لكننا نطمح إلى أن يذكروا بعض الذي يعرفونه ويقفون عليه نتيجة قيامهم بالمقارنات الكثيرة ، لا سيما أولئك النفر من المحققين البارعين الذين حَصَّلوا على مرتبة عالية من الخبرة ودرجة كبيرة من التمكن والإتقان .

فمن ذلك — على سبيل المثال لا الحصر — ما قاله العلامة شمس الدين ابن خلكان عند الكلام على تاريخ مولد المحدث الكبير أبي طاهر السِّلفي : « مع أننا ما علمنا أن أحداً منذ ثلاث مئة سنة إلى الآن بلغ المئة فضلاً عن أنه زاد عليها سوى القاضي أبي الطيب طاهر بن عبدالله الطبري فإنه عاش مئة سنة وسنتين »(١) فنقل بعض الناس هذا القول من غير مناقشة (٢) مع أنه قول ساقط لا قيمة له فقد جربنا الوقوف على عدد كبير ممن بلغ المئة أو جاوزها خلال الثلاث مئة سنين التي سبقت العلامة ابن خلكان (٣) .

---

(١) وفيات : ١٠٧/١ .

(٢) انظر مقدمة « معجم السفر » للسلفي : ١٥ .

(٣) انظر كتاب « أهل المئة فصاعداً » للذهبي بتحقيقنا ص ١٣٠ فما بعد، والتحبير للسمعاني :=

ومن ذلك – مثلا – تكرر بعض التراجم عند ثقات المؤرخين من غير أن يشعروا منهم: الزكي المنذري[1]، والذهبي[2]، وابن الملقن[3]، وغيرهم، وهو مما ينبغي التنبيه عليه.

وينبغي للمحقق أن يفيد من ملاحظات المؤلفين الذين جاؤوا بعد مؤلف الكتاب وألفوا في موضوعه فاستدركوا عليه أو صححوا له أو نبهوا إلى بعض ما في الكتاب من عوز، فإثبات مثل هذه الملاحظات – بعد تدقيقها ودراستها والتأكد من قيمتها – من الأعمال الجليلة التي يقوم بها المحققون البارعون.

فمن ذلك مثلاً – لا حصراً – ما استفاده المحقق الكبير المرحوم الشيخ المعلمي اليماني من كتاب «اللباب» لابن الأثير عند تحقيق «الأنساب» للسمعاني، وما استفاده من «إكمال الاكمال» للحافظ محمد بن عبدالغني ابن نقطة البغدادي المتوفى سنة ٦٢٩ عند تحقيق كتاب «الإكمال» للأمير ابن ماكولا.

وحينما قمت بتحقيق كتاب «تهذيب الكمال» للعلامة أبي الحجاج المزّي المتوفى سنة ٧٤٢ انتفعت انتفاعاً شديداً بالكتب التي ألفت على «التهذيب» سواء أكانت من الكتب المستدركة مثل «اكمال تهذيب الكمال» للعلامة علاء الدين مُغُلْطاي الحنفي المتوفى سنة ٧٦٢، أم كتباً مختصرة مُسْتَدْرِكة مثل «تذهيب التهذيب» للذهبي، و «الكاشف» له أيضاً، و «تهذيب التهذيب» لابن حجر، أم كتباً مختصرة فقط مثل «بغية الأريب في اختصار التهذيب» لابن بردس البعلبكي المتوفى سنة ٧٨٦ و «المجرد» للذهبي وغيرها مما بينته في مقدمة الكتاب. وقد أعانتني هذه الكتب – ولا سيما كتب الذهبي ومغلطاي وابن

= ٢٦٦/١، ٦١١، وعبر الذهبي: ١٣٣/٤، ١٣٧، وارشاد ياقوت: ٤٢٢/٦، وتكملة ابن الصابوني: ٢٧٧، وتاريخ ابن الدبيثي، الورقة: ٦٠ (شهيد علي)، وعقد الجمان للعيني: ١٦/ الورقة ٦١٧ وغيرها.

(١) التكملة، التراجم: ١٢٧٥، ١٩٠٧.

(٢) تاريخ الاسلام، الورقة: ٧٢، ١٩٨ (أياصوفيا ٣٠١١).

(٣) العقد الثمين، الورقة: ١٧٢.

حجر ــ على استدراك بعض الأوهام التي وقع فيها مؤلف الكتاب أو ترجيحه لرأي أو ضبط غير مرجح .



الخاتمة

يتضح للقارىء مما قَدَّمنا أن الخلط بين « التحقيق » و« التعليق » هو الذي خلقَ بلبلة كبيرة في طرق المحققين ، واختلافاً بَيِّناً في مناهجهم بسبب عدم اتضاح المفهومين عند الكثرة الكاثرة منهم . وها نحن أولاً قد مَيَّزنا بين التعليق الذي يهدف إلى ضبط النص وتقييده وإخراجه أقرب ما يمكن إلى الصيغة التي أرادها مؤلفه يوم دَوَّنه ، وهذا هو الذي نصطلح على تسميته بـ « التحقيق » ، وبين التعليق على النص بما يفيد قارئه قدر المستطاع ويقربه منه ويجلي نصوصه بالشروح والتوضيحات والتعريفات وبيان الأوهام ونحوها ، وهو ما نصطلح على إطلاق لفظ « التعليق » عليه .

ومن هنا يمكننا تحديد التعليقات التي ترمي إلى ضبط النص وتحقيقه بما يأتي :

١ ـ تنظيم مادة النص ، ورسمه بما هو متعارف عليه في عصرنا ، بما يظهر معانيه ويوضح دلالاته .

٢ ـ التعليق بما يفيد تقييد النص بالحركات ـ والتقييد بالحروف عند الضرورة ـ لإظهار المعاني الصحيحة ودفع الإبهام والإيهام الذي قد يقع فيه القارىء ، ورفع أي اشتباه عنه .

٣ ـ تثبيت الاختلافات المهمة بين النسخ بعد ترجيح الصواب والتعليق الذي يرمي إلى بيان الأسباب التي تمَّ بموجبها هذا الترجيح .

٤ ـ الإشارة إلى الموارد التي اعتمدها مؤلف النص بعد الرجوع إليها سواء أكان قد صَرَّح بها أم أغفل التصريح وتأكد لنا اعتماده عليها ، والعناية باثبات الاختلافات بين تلك الموارد والأصول وبين ما دونه في النص نقلاً منها .

ومن هذا الذي بَيَّنا وأوضحنا يظهر جلياً أن « التعليق » على النص لا علاقة له بضبطه وتحقيقه ، ومن ثم يمكن للمحقق أن يهمل أي أمر من أموره ، أو كلّها ، استناداً إلى ما يراه مناسباً للنص الذي يُعنى به . وإذا كُنّا قد استطعنا أن نميّز بين الإثنين ، فإننا نقترح على المعنيين بتحقيق كتب التراث والتعليق عليها ونشرها أن يستعملوا الألفاظ الدالة على عملهم ، فيقال عندئذٍ « نشره » فلان إذا اقتصر على نسخ المخطوط وطبعه ومقارنته بالأصل المنتسخ منه . ويقال : « حققه » فلان إذا ما اقتصر في عمله على ما ذكرناه من شروط التحقيق . ويقال : « حققه وعَلّق عليه » إذا ما أضاف إلى عمله التحقيقي الأمور التي ذكرناها في « التعليق » . وفي جميع الأحوال يبقى « التحقيق » هو الغاية التي يتعين على المحقق الوصول إليها ، ويصرف جُمّاع همته إليها ، فإن « التعليق » مهما بلغت أهميته يظل في مرتبة أقل أهمية من التحقيق العلمي المتقن الذي يقصد به تقييد النص وضبطه .

وبعـــد .

فإن التعليق على النص مسؤولية تأريخية وأدبية وعلمية في آن واحد ، لذا يتوجب على المحقق أن يكون في غاية الالتزام عند التعليق بحسب لكل كلمة وجملة حسابها وقيمتها العلمية فلا يجعل من الحواشي مكاناً لإظهار معرفته في غير موضوع النص وتصحيحه وفائدته ، ويجتهد دائماً أن تكون تعليقاته في جميع ما يصحح أو يوضح أو يستدرك أو ينقد جامعة نافعة مختصرة غاية الاختصار شرط أن تكون معجزية دالة في الوقت نفسه .

إن التعليقات تكشف عن شخصية المحقق ومدى التزامه بالمنهج العلمي والتأدب مع زملائه العلماء والدارسين ، وهي بعد كل الذي ذكرنا تقدم انطباعاً عن مكانته العلميـــة .

٥ ـ متابعة النقول التي اقتبسها منه المؤلفون الذين جاءوا بعده ، وتثبيت مواضعها وتوضيح أي اختلاف بينها وبين النص الذي يعنى المحقق بتحقيقه ، وآية ذلك أن مثل هذه النقول تُعد في حقيقتها جزءاً من نسخٍ أخرى من النص ، وهي تزيده توثيقاً وقوة .

هذه هي أبرز الأمور التي يتعين على المحقق المدقق العناية بها عناية بالغة ، وأما أي نقص فيها أو إهمال لها يؤدي بلا ريب إلى نقص في « التحقيق » العلمي ويخرجه عن مساره الصحيح ويبتعد عنه كلما قصرنا في جانب منه حتى يصبح « نشراً » لا « تحقيقاً » .

أما « التعليق » فيشتمل على ما يأتي :

١ ـ شرح الألفاظ الغريبة والمصطلحات المستعملة في الكتاب مع العناية بمعانيها في زمن تأليف النص ، ودلالاتها استناداً إلى موضوعه ، إذ من المعلوم أن دلالات الألفاظ تختلف من عصر لآخر ، وتتباين بين علم وآخر أيضاً .

٢ ـ التعريف بالمبهم المغمور من أسماء الناس ، والبلدان ، والكتب ، ونحوها بما يفيد توضيح النص وتسهيل إفادة القارىء منه ، وتيسير انتفاع الباحث وصرفه عن عناء المراجعة والبحث في أمور يكون المحقق من غير ريب أكثر دراية بها ودُربة عليها .

٣ ـ تخريج الأحاديث النبوية الشريفة في مواردها المعتمدة لتبيان درجتها من الصحة والسقم حسب الأصول والقواعد المتبعة في علم مصطلح الحديث ، لئلا يغتر القارىء بالسقيم منها فيعمل به أو بما يستفاد منه من غير علم .

٤ ـ مقارنة النص بالنصوص التي تناولت موضوع النص مما سبقه وإنْ لم يستفد المؤلف منها أو يطلع عليها ، أو من النصوص التي أُلّفت بعده ، فهذه عملية تيسر على الباحثين الكثير من العناء ، وتساعدهم في بحوثهم بمراجعة مواضع النصوص المشابهة ممن تناول هذا الموضوع الذي يُعنون به .

٥ ـ نقد النص ، وبيان الأوهام التي قد يقع فيها كاتبه ، وبيان الصحيح الذي ينقض هذا الوهم ودعمه بالأدلة التي تدمغه وتقوي ما ذهب إليه المعلق .